S

الأمم المتحدة

PROVISIONAL

S/PV.2887
6 November 1989

ARABIC

مجلس الأمن

UN LIBRARY
NOV 8 1989
UN/SA COLLECTION

محضر حرفي مؤقت للجلسة السابعة والثمانين بعد الالفين والثمانمائة

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الإثنين ، ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ ، الساعة ١٣/٠٥

الرئيس :	لي لويي	(الصين)
الأعضاء :		
	اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	السيد بيلونوغوف
	اثيوبيا	السيد غوشو
	البرازيل	السيد ألينكار
	الجزائر	السيد جودي
	السنغال	السيدة ديالو
	فرنسا	السيد بلان
	فنلندا	السيد تورنود
	كندا	السيد فورتييه
	كولومبيا	السيد بنيالوسا
	ماليزيا	السيد هاسمي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية	السيد رتشاردسن
	نيبال	السيد رانا
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد بيكرنغ
	يوغوسلافيا	السيد بييتش

يتضمن هذا المحضر النصوص الاصلية للكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الاخرى . وسيطبع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية لمجلس الامن .

أما التصحيحات فينبغي ألاّ تتناول غير النصوص الاصلية للكلمات . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات : Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر نفسه .

افتتحت الجلسة في الساعة ١٢/٠٥

الإعراب عن الشكر للرئيس السابق

الرئيس (ترجمة شفوية عن الصينية) : بما أن هذه هي الجلسة الاولى التي يعقدها مجلس الامن في شهر تشرين الثاني/نوفمبر . أود أن اغتنم هذه الفرصة كي أشيد - نيابة عن أعضاء مجلس الامن - بالسيد ل. ايف فورتييه الممثل الدائم لكندا لدى الامم المتحدة ، لاضطلاعه بمهمة رئاسة مجلس الامن لشهر تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٩ . وإنني لعلى ثقة من أني إذ أعرب للسفير فورتييه عن عميق تقديرنا للمهارة الدبلوماسية الفائقة والكياسة البارعة اللتين أدار بهما أعمال المجلس في الشهر الماضي ، فإنني أتكلم بلسان جميع أعضاء المجلس .

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الاعمال

الوضع في الاراضي العربية المحتلة

رسالة مؤرخة في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ موجهة الى رئيس مجلس الامن من الممثل الدائم للكويت لدى الامم المتحدة (S/20942)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الصينية) : أود أن أحيط مجلس الامن علما بأنني تلقيت رسائل من ممثلي اسرائيل والكويت والمملكة العربية السعودية ، يطلبون فيها دعوتهم الى الاشتراك في مناقشة البند المدرج على جدول أعمال المجلس . وجريا على الممارسة المتبعة أعتزم ، بموافقة المجلس ، دعوة هؤلاء الممثلين الى الاشتراك في المناقشة دون أن يكون لهم حق التصويت وذلك وفقا للاحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس .

حيث أنه ليس هناك اعتراض ، تقرر ذلك .

بدعوة من الرئيس شغل السيد بين (اسرائيل) والسيد أبو الحسن (الكويت) والسيد الشهابي (المملكة العربية السعودية) المقاعد المخصصة لهم على طاولة المجلس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الصينية) : أود أن أبلغ المجلس أنني تسلمت رسالة مؤرخة في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر عن المراقب الدائم لفلسطين لدى الامم المتحدة ، ستصدر بوصفها الوثيقة S/20949 ونصها هو :

"يشرفني أن أطلب من مجلس الامن - وفقا للممارسات السابقة - دعوة المراقب الدائم لفلسطين لدى الامم المتحدة للمشاركة في المناقشة الخاصة بالبند المعنون 'الوضع في الاراضي العربية المحتلة' ."

لم يقدم هذا الطلب تبعا للمادة ٣٧ أو المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت لمجلس الامن ، لكنه إذا ما أقر ، فيمكن للمجلس أن يدعو المراقب الدائم لفلسطين للمشاركة ، لا بموجب المادة ٣٧ أو المادة ٣٩ ، ولكن بنفس حقوق المشاركة التي تنص عليها المادة ٣٧ .

فهل يود أحد أعضاء المجلس أن يتكلم في هذا الصدد ؟

السيد بيكرينغ (الولايات المتحدة الامريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بما أن هذه هي المرة الاولى التي اتكلم فيها إبان توليكم الرئاسة - سيدي - أود أن أتقدم إليكم بأحر التهاني على تبوّئكم لهذا المنصب ، كما أتقدم بالشكر لسلفكم على ما قام به من عمل وعلى قيادته للمجلس .

ستطلب الولايات المتحدة إجراء تصويت على المقترح المعروض على مجلس الامن ، وستصوت الولايات المتحدة معارضة له لسببين أولا : اننا نعتقد أن المجلس ليس أمامه طلب قانوني للكلمة . ثانيا : ترى الولايات المتحدة انه لا يجب السماح للمراقب من منظمة التحرير الفلسطينية بالتكلم إلاّ إذا كان طلبه ممتثلا لحكم المادة ٣٩ من النظام الداخلي . وفي رأينا ، أنه من غير الحكمة بل ليس هناك ما يبرر أن يخالف المجلس ممارسته وقواعده .

وعلينا - كأعضاء للمجلس - أن نسأل أنفسنا هذا السؤال ، هل اتخاذ قرار بمخالفة قواعدنا وإجراءاتنا يزيد من قدرة المجلس على القيام بدور بنّاء في عملية إقرار السلم في الشرق الاوسط أم ينتقص منها ؟ يعتقد وفد بلادي اعتقادا راسخا أن ذلك من شأنه أن ينتقص من قدرة المجلس على الاضطلاع بهذا الدور .

كما يعلم أعضاء المجلس جميعا هناك ممارسة متبعة منذ وقت طويل تقضي بأن المراقبين ليس لهم الحق في التكلم في مجلس الأمن بناء على طلبهم . بل ينبغي أن تتقدم دولة عضو بالطلب نيابة عن المراقب . ولا ترى حكومة بلادي أي مبرر للخروج على هذه الممارسة . ومن الواضح أن قرارات الجمعية العامة غير ملزمة لمجلس الأمن . وعلى أية حال ، لا يوجد في القرارات التي اعتمدها الجمعية مؤخرا ما يبرر إجراء تعديل في ممارسة مجلس الأمن .

إن قرار الجمعية العامة ١٧٧/٤٣ الذي غيّر تسمية بعثة منظمة التحرير الفلسطينية قد فعل نفس الشيء إذ يرد به :

"دون المساس بمركز المراقب لمنظمة التحرير الفلسطينية ووظائفها في منظومة الأمم المتحدة وفقا للقرارات والممارسة ذات الصلة" . (قرار الجمعية العامة ١٧٧/٤٣ ، فقرة ٣)

وهذا القرار لا يشكل اعترافا بأية دولة لفلسطين . والولايات المتحدة ، شأنها شأن العديدين من أعضاء الأمم المتحدة ، لا تعترف بهذه الدولة .

لقد اتخذت الولايات المتحدة باستمرار موقفا تمثل في أنه ، وفقا للنظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن ، فإن الأساس القانوني الوحيد الذي يمكن للمجلس أن يرخص فيه لأشخاص بأن يتكلموا باسم كيانات غير حكومية هو المادة ٣٩ . وقد أيدت الولايات المتحدة طوال أربعة عقود تفسيرا فضفاضا للمادة ٣٩ وما كانت لتعترض لو أن هذه المسألة أثيرت على النحو الملائم بموجب تلك المادة . لكننا نعارض الخروج الذي ليس له ما يبرره على الإجراءات المتبعة ، وبالتالي ، تعارض الولايات المتحدة منح منظمة التحرير الفلسطينية نفس حقوق المشاركة الممنوحة في إجراءات مجلس الأمن كما لو كانت تلك المنظمة تمثل دولة عضو في الأمم المتحدة .

إننا نؤمن بالاستماع الى كل وجهات النظر ، لكن ليس على نحو يتطلب الإخلال بالقواعد . وعلى وجه الخصوص ، لا توافق الولايات المتحدة على الممارسة التي اتبعها مجلس الأمن مؤخرا ، والتي يبدو أنها تحاول ، على نحو انتقائي ، تعزيز مكانة من يرغبون في التكلم في مجلس الأمن من خلال الخروج على النظام الداخلي .

ونحن نرى أن هذه الممارسة الخاصة ليس لها أي سند قانوني وتشكل انتهاكا للقواعد .

لكل هذه الاسباب ، تطلب الولايات المتحدة التصويت على الدعوة المقترحة . وبطبيعة الحال ، ستصوت الولايات المتحدة ضد الاقتراح .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الصينية) : أشكر ممثل الولايات المتحدة على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ .

إذا لم يكن هناك من أعضاء المجلس من يريد أن يتكلم في هذه المرحلة ، سأعتبر أن المجلس مستعد الآن للتصويت على الاقتراح المقدم من فلسطين .

تقرر ذلك .

أجري تصويت برفع الأيدي .

المؤيدون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، اثيوبيا ، البرازيل ، الجزائر ، السنغال ، الصين ، فنلندا ، كولومبيا ، ماليزيا ، نيبال ، يوغوسلافيا .

المعارضون : الولايات المتحدة الأمريكية .

الممتنعون : فرنسا ، كندا ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الصينية) : نتيجة التصويت كما يلي : ١١ صوتا مؤيدا مقابل صوت واحد وامتناع ٣ أعضاء عن التصويت . تمت الموافقة على الطلب .

بدعوة من الرئيس ، شغل السيد ترزي (فلسطين) مقعدا على طاولة المجلس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الصينية) : أودّ أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة مؤرخة في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ من الممثل الدائم للجزائر لدى الأمم المتحدة ، فيما يلي نصها :

"أتشرف بأن أطلب إلى مجلس الامن أن يوجّه ، بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت ، دعوة إلى سعادة السفير كلوفيس مقصود ، المراقب الدائم عن جامعة الدول العربية لدى الامم المتحدة ، أثناء مناقشة المجلس للبند المدرج حاليا في جدول أعماله" .

ستعمم الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الامن تحت الرمز S/20950 .

إذا لم أسمع أي اعتراض ، سأعتبر أن المجلس يوافق على توجيه دعوة إلى السيد مقصود بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت .

لعدم وجود اعتراض ، تقرر ذلك .

يبدأ مجلس الامن الآن نظره في البند المدرج على جدول أعماله .

يجتمع مجلس الامن استجابة للطلب الوارد في رسالة مؤرخة في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ وموجهة إلى رئيس مجلس الامن من الممثل الدائم للكويت لدى الامم المتحدة ، وواردة في الوثيقة S/20942 . وأمام أعضاء المجلس الوثيقة S/20945 التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته اثيوبيا والجزائر والسنغال وكولومبيا وماليزيا ونيبال ويوغوسلافيا .

أود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/20902 ، التي تتضمن نص مذكرة الامين العام التي يحيل بها نص القرار ٣/٤٤ الذي اتخذته الجمعية العامة في ٦ تشرين الاول/أكتوبر ١٩٨٩ .

كما أود أن استرعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقتين S/20920 و S/20925 اللتين تتضمنان نصي رسالتين مؤرختين في ٢٣ و ٣٠ تشرين الاول/أكتوبر ١٩٨٩ على التوالي ، موجهتين إلى الامين العام من المراقب الدائم عن فلسطين لدى الامم المتحدة .

المتكلم الاول المدرج على قائمتي هو ممثل الكويت ، السيد أبو الحسن الذي يرغب في الادلاء ببيان بصفته رئيسا لمجموعة الدول العربية لشهر تشرين الثاني/نوفمبر . أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه .

بدعوة من الرئيس ، شغل السيد أبو الحسن (الكويت) مقعدا على طاولة المجلس .

السيد أبو الحسن (الكويت) : السيد الرئيس ، باسم المجموعة العربية التي أتشرف برئاستها هذا الشهر ، وباسم دولة الكويت أتوجه إليكم بالتهنئة الخالصة على توليكم رئاسة المجلس خلال هذا الشهر ، وكلنا ثقة بأن خبرتكم ومهارتكم الدبلوماسية سوف تكونان خير ضمان لإدارة مداولات المجلس بفعالية وصولا للنجاح المنشود . وإنه لمن دواعي سرورنا الخاص أن تضطلع بمهمة رئاسة المجلس جمهورية الصين الشعبية ، البلد الذي تربطه بالعالم العربي أوثق الاواصر ، ومن أشد الدول مناصرة لحقوق الشعب الفلسطيني العادلة .

كذلك اسمحوا لي أن أعبّر لممثل كندا سعادة السفير الصديق أيف فورتييه عن تقديرنا للجهد الذي بذله خلال ترؤسه لأعمال المجلس في الشهر الماضي وعلى الكفاءة التي أدار بها مداولاته .

واسمحوا لي يا سيادة الرئيس أن أعرب لكم جميعا ، ومن خلالكم ، لأعضاء المجلس عن تقديرنا وامتناننا لاستجابتكم السريعة وموافقتكم على النظر في الوضع الراهن المتردي في الأراضي الفلسطينية المحتلة .

لقد قطعت الجمعية العامة مناقشتها العامة في الشهر الماضي لتعالج الوضع الخطير الناجم عن السياسات والممارسات الإسرائيلية اللاإنسانية التي تنتهك حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة ، وإدانتها بشدة ووضوح في القرار ٣/٤٤ الذي اتخذ بموافقة ١٤٠ دولة هالها أن ترى محتلا يتمادى في غيّه ، ويزداد كل يوم تعطشا لسفك الدماء ، ويزهق أرواح الكثير من أبناء الارض العزّل ويواصل ترحيل من يشاء منهم ، ويمعن في هدم المنازل وإنزال العقوبات الجماعية التعسفية بهم من دون رادع .

وكما تعلمون ، فقد طلب قرار الجمعية العامة هذا في فقرته السادسة من المنطوق من مجلس الامن البحث العاجل للوضع في الأراضي الفلسطينية المحتلة والنظر في تدابير توفر الحماية الدولية للمدنيين الفلسطينيين . وكنا نأمل في أن يشرع المجلس

بمبادرة ذاتية منه في إجراء هذا البحث والنظر في تلك التدابير ، إلاّ أن تباطؤه في ذلك واستمرار خطورة الوضع في الاراضي المحتلة دفعا المجموعة العربية إلى الدعوة لانعقاد مجلس الامن بموجب قرار الجمعية العامة واستنادا إلى الطبيعة الخاصة لدور المجلس الهام في التعامل مع كل ما يهدد سلم وأمن عالمنا .

إن أبعاد ومغازي السياسات الإسرائيلية التي تهدف إلى إذلال وإهانة أبناء الشعب الفلسطيني الباسل وكسر وتيرة مقاومتهم الوطنية ضد الاحتلال والاضطهاد تتجلى أحدث صورها من خلال استعراض ما وقع مؤخرا في بيت ساحور ، في الأرض الفلسطينية من سلب لمنازل المدنيين العزّل ، وإغلاق للطرق المؤدية إلى هذه البلدة ، وإعلانها منطقة عسكرية مغلقة ، ومصادرة ممتلكات الفلسطينيين بما فيها من لوازم ومفروشات يعادل قيمتها ما يقارب المليوني دولار أمريكي ، حسب ما نُشر بالصحف الإسرائيلية وذلك بغرض عرضها في مزاد علني في القريب العاجل . وعلاوة على وحشية الممارسات والسياسات القمعية التي ترتكبها قوات الاحتلال الإسرائيلي ، فقد تناقلت وسائل الإعلام العالمية منذ أيام الانباء حول مظهر آخر لهذه السياسات الاستعمارية التي تنطوي على مخاطر جسيمة ، بقيام السلطات الإسرائيلية بتجنيد وتنظيم جماعات المستوطنين المدججين بمختلف أنواع الاسلحة لممارسة السلوك العدواني تجاه الفلسطينيين . فهؤلاء على أدق تقدير يمثلون الجناح العسكري غير المنظور لسلطات الاحتلال ويكملون مهمتها في استمرار موجة الإرهاب الجنوني من خلال تدمير المنازل وحرق وقتل وتشريد من شاءوا من المدنيين الفلسطينيين .

ولم يقتصر الامر على هذا ، بل اتسعت هذه الممارسات لتشمل حتى الاماكن الدينية المقدسة والتي كان آخر مظهر من مظاهرها اللا مسؤولة هو إقدام النظام الصهيوني على وضع حجر الاساس لما يسميه بتجديد هيكل سليمان عند المسجد الاقصى في القدس الشريف ، هذا الحدث الذي هزّ ، ولا يزال مشاعر المسلمين في أنحاء العالم ، والذي يشكل تحديا سافرا للمسلمين والعقيدة الإسلامية . ولقد قام حضرة صاحب السمو أمير الكويت بصفته رئيسا للدورة الخامسة لمنظمة المؤتمر الإسلامي بإصدار بيان حول هذا الموضوع ، وُزّع بتاريخ ٢٣ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٩ كوثيقة من وثائق الجمعية العامة ومجلس الامن (A/44/666-S/20912) .

ونحن إذ نشير إلى هذه الظواهر لنعتقد بأنها ليست إفرازات جديدة ، بل هي مخططات مدروسة تهدف إلى القضاء على الانتفاضة الشعبية الباسلة التي ما قامت

إلّا لتنتصر وتحقق لابناء الشعب الفلسطيني الحرية والكرامة والاستقلال ، ولن تمكّن هذه السياسات مهما تنوعت وازدادت قساوة وضراوة من استنزاف القوة في جسد المقاومة .

لقد سعت السلطات الإسرائيلية جاهدة في الاشهر الماضية إلى تحويل الانتفاضة عن نهج التزامها الموضوعي بالعصيان المدني واللاعنف ، والتصميم السياسي ، في محاولة من إسرائيل لجر المناضلين الفلسطينيين إلى هاوية العنف وإشهار السلاح ، لان السلطات الإسرائيلية تريد بذلك أن تبرر شن حرب على كافة سكان الارض الفلسطينية المحتلة ، من أجل القضاء الجماعي عليهم .

إلّا أننا نشهد اليوم أن المواطنين الفلسطينيين في بيت ساحور يعتمدون على مبدأ الثورة الامريكية بتكريس شعار شبان ميناء بوسطن قبل ٢٤١ عاما ، عند مقاومتهم للمستعمر المحتل من خلال قاعدة "لا ضرائب من دون تمثيل"

(تكلم بالإنكليزية)

"NO TAXATION WITHOUT REPRESENTATION" .

(واصل الكلمة بالعربية)

وإنه من العدل أن يستنتج المتابع لتطورات هذه الثورة الشعبية العارمة بأن ما يُرسى من أسس ومبادئ في قرية بيت ساحور سيصبح قاعدة وليس استثناءً ، وزيادة على ذلك فمن المتوقع أن عمليات النهب الإسرائيلي المستمرة للبضائع والمحلات ومصادرة الممتلكات ووسائل الإنتاج التي تهدف إلى إجبار صاحب العمل على دفع ما يسمى بالمستحقات الضريبية ستسفر عن عصيان مدني واسع تمتد آثاره إلى جوانب أخرى من أوجه المقاومة الشعبية .

إنني وباسم المجموعة العربية أطالب اليوم مجلسكم الموقر صاحب المسؤولية الاولى عن السلم والامن الدوليين باتخاذ كافة التدابير اللازمة لحمل إسرائيل على وقف هجمتها الشرسة على أبناء الارض المحتلة ومنع مستوطنيها المهاينة المسلحين من أعمال القتل والعربدة والتعدي على ممتلكات أصحاب الارض وعلى قدسية أماكنهم الدينية وكتبهم السماوية . كما أن مجلسكم مطالَب بإلزام إسرائيل بالامتثال لركن أساسي من أركان القانون الدولي ، ألا وهو اتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩ المتعلقة بحماية المدنيين

وقت الحرب ، والتي ما فتئت قوات الاحتلال الإسرائيلي تتجاهلها وتنتهك أحكامها في وضح النهار وعلى مرأى ومسمع من الرأي العام العالمي غير عابئة بسخطه واستنكاره المتزايدين . كذلك نطالب وفقا لما جاء بقرار الجمعية العامة ٤٤/٢ أن تضمن الدول الأطراف في اتفاقية جنيف الرابعة احترام إسرائيل لأحكامها في جميع الظروف والحالات .

كما تطالب المجموعة العربية مجلس الأمن أن يطلب من الأمين العام للأمم المتحدة توفير الآلية اللازمة لرصد تطورات الوضع هناك عن كثب ، وتقديم تقرير عنه إلى مجلسكم الموقر بصفة دورية ، وأن يقوم مجلس الأمن أيضا بإلزام إسرائيل بالتعويض عن الخسائر التي نجمت عن حصارها لبيت ساحور منذ ١١ أيلول/سبتمبر الماضي .

في الوقت الذي يشيع فيه التفاؤل في العديد من مناطق العالم حول انفراج العلاقات الدولية ويبدأ فيه انبلاج فجر جديد على خريطة التكتلات السياسية المتنافسة يبشر بإحراز تقدم على صعيد تعزيز السلم والأمن الدوليين ، نجد أن منطقة الشرق الأوسط ستظل بثقلها الاستراتيجي تشكل خطرا جسيما على الاستقرار الدولي وإيجابيات ذلك الانفراج ، إذا استمرت إسرائيل في إصرارها على إدامة الاحتلال ، وفرض سياسة الأمر الواقع بالقمع والإرهاب ورفض السلام والتلاعب بالألفاظ والتسميات بهدف إجهاض كل مبادرة وكل اقتراح بنّاء في إطار الشرعية الدولية .

لقد ثبت أن هذا لم يعد يشكل رأي مجموعة معينة من دول المجتمع الدولي ، بل أيضا هو رأي تدعمه اليوم وتقف بجانبه الغالبية العظمى من دول العالم ، ولعل الموقف الإيجابي لدول المجموعة الأوروبية لهو خير دليل على ذلك . ولعل مما يثير الدهشة والعجب أنه ومع حجم الجريمة وهول الفظائع والإمعان في تحدي الإرادة الدولية وقراراتها المتعددة الذي تقوم به اسرائيل فهناك قوة دولية فاعلة تقوم مؤسساتها السياسية والاجتماعية على أساس احترام حقوق الإنسان والمبادئ الديمقراطية لاتزال تتغاضى عن مثل هذه الانتهاكات الفاضحة ولا تنضم الى المجتمع الدولي الذي ينادي بوضع نهاية سريعة لمعاناة هذا الشعب المضطهد ووضع حد لتنكيل القوة المحتلة به .

لقد حان لمجلس الأمن أن يقوم باستعراض وتقييم موضوعين للعوامل والأسباب التي تحول دون وضع قراراته حيز التنفيذ وبالتالي إجراء الدراسة للحالات العديدة التي ترفض فيها اسرائيل الامتثال لأحكام هذه القرارات ، وبالضرورة يتوجب على مجلس الأمن أن يتخذ الإجراءات الفعالة والكفيلة لاستعادة مصداقية هذه المنظمة وهيبتها في منطقة الشرق الأوسط إذا ما أريد لهذا الجهاز الدولي فعلا تولي دوره الفعال في ضمان الأمن الجماعي في كافة أرجاء العالم في ظل الانفراج والتعاون اللذين يسودان الساحة الدولية اليوم .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الصينية) : أشكر ممثل الكويت على كلماته الرقيقة التي وجّهها اليّ .

المتكلم التالي هو ممثل فلسطين ، وأدعوه الى إلقاء بيانه .

السيد ترزي (فلسطين) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : نود الإعراب عن امتناننا بجميع أعضاء المجلس ، بمن فيهم الأعضاء الذين صوّتوا ضدنا . ولربما تعلموا من خلال السماح لنا بسرد الوقائع ؛ ولربما ساعدهم ذلك وعاد عليهم بالنفع ؛ وبالنسبة لمن امتنعوا عن التصويت أعرب لهم عن امتناننا وعن أملنا في أن ينضموا هم ايضا ، في المستقبل الى توافق الآراء .

كما نعبّر عن تقديرنا لكم السيد الرئيس ، بوصفكم ممثلا للصين ، البلد ، الأمة ، القارة ، التي يحتفظ رئيسي وشعبي وحكومتي مع شعبها وحكومتها بأفضل العلاقات والتي نكنّ لها جزيل الاحترام .

وساكون متقاعسا ، سيدي ، إذا لم أعرب عن شكرنا لسلفكم ، السفير فورتييه ممثل كندا الذي عمل جهده وإن يكن في اليوم الاخير ، على تناول هذه المسألة بأقصر السُبل وذلك بإصدار بيان عن المجلس يعبّر عن موقف أعضائه والمجتمع الدولي . ولسوء الحظ ، لم يحالفه النجاح . لقد كنا نأمل ، سيدي ، بأن تعفينا جهودك من هذا الاجتماع ، ولكن ، كما نقول في العربية ، هذا مصيرنا ، ويجب أن نكون على مستوى المصير .

ويجتمع المجلس اليوم لينظر في الدرجة الأولى في الوضع في الاراضي الفلسطينية التي تحتلها اسرائيل منذ ١٩٦٧ الذي في حد ذاته قد كشف الطبيعة الحقيقية للاحتلال وأيضا لقوات وجنود السلطة القائمة بالاحتلال وما يسمّى بالمستوطنين المدنيين ، مواطني تلك الدولة التي تسمى بالسلطة المحتلة .

والاحتلال من جانب الدول الأجنبية هو بالتعريف انتهاك صارخ للحقوق ـ الإنسانية والاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية ـ للسكان الواقعين تحت الاحتلال ، وهو التجلي الواضح جدا للطبيعة غير الديمقراطية لأيديولوجية وممارسات السلطة المحتلة ، وبالاحرى عندما تتصرف السلطة القائمة بالاحتلال ـ وفي هذه الحالة اسرائيل ـ بازدراء للرأي العام العالمي وانتهاك الالتزامات القانونية الدولية . وفي الحالة التي هي موضوع النظر اليوم ، فإنها تتصرف منتهكة لالتزاماتها القانونية الدولية . وهنا أشير الى الاحكام الواردة في اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية الاشخاص المدنيين في وقت الحرب ، والصادرة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ .

وفي الواقع ، يجتمع أعضاء المجلس اليوم كي يفوا بأحد التزاماتهم بوصفهم منفردة ، وأطرافا متعاقدة رفيعة في الاتفاقية ، التي تعهدوا بموجبها بضمان احترام أحكامها . وبوصفهم أعضاء معا في المجلس ، يجتمعون لإنجاز الالتزامات النابعة من

وظائف المجلس ومسؤولياته كما وردت في ميثاق الامم المتحدة . وهم يجتمعون أيضا للنظر في طلب قدمته الجمعية العامة قبل أكثر من ٣٢ يوما في القرار ٣/٤٤ في ٦ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٩ .

فإذا قصرت بياني على وصف الموقف في الاراضي الفلسطينية المحتلة حتى ٧ تشرين الاول/اكتوبر من هذه السنة ، فسيمكنني الاستشهاد ببعض الحوادث اليومية ، النمط الثابت لسياسات وممارسات السلطة المحتلة ، وبالطبع ، سلول جنودها وعملائها .

هل مصير بيت ساحور وحده هو الذي دفع المجلس الى الانعقاد ؟ وهل مصير بيت ساحور حالة منعزلة ؟ كلا بالتأكيد . إن الموقف البطولي لاهالي بيت ساحور والاستجابة الجماهيرية التي تمثّلت في العصيان المدني الذي يحتذى لهما مرحلة في نضال شعبنا ضد الاحتلال والطغيان .

لقد وصفت السلطة المحتلة الوضع بانه نتج عن قرار الاهالي برفض دفع الضرائب ، وقالت إن محصّلي الضرائب تعين عليهم طلب دعم الجيش ، والقائد العسكري ، ووزير الدفاع ومجلس الوزراء الإسرائيلي كي يعالجوا هذا الموقف . لكن السؤال الذي يطرح نفسه : كيف يمكن لأية إدارة أن تعالج هذا الموقف ؟ إنني على يقين بأن في البلدان الديمقراطية المتحضرة قنوات قانونية ، أو أشباه هذه القنوات القانونية ، لكن الوضع هنا يختلف أساسا . إن السلطة المحتلة تفرض الضرائب . ومن السخف أن نعتقد بأن الاهالي سيساهمون طوعا في صيانة وإدامة الاحتلال الاجنبي . فالشعب الفلسطيني ليس ساذجا وليّنا الى هذا الحد .

وفي ثورة أسفرت عن مولد أمة عظيمة - هي الولايات المتحدة - أعلنت تلك الثورة بأن من الطغيان جباية الضرائب دون تمثيل . إن شعبنا يناضل لا لكي يحرر نفسه وبلده من الاحتلال الاجنبي فحسب ، ولكنه يناضل أيضا في الوقت نفسه ضد الطغيان والسلطة المحتلة . من الواضح الآن ، إذ نحكم من خلال سلوك جنود السلطة المحتلة ، اسرائيل ، وعملائها ، ومحصّلي الضرائب فيها ، انها ليس فيها نظام قانوني ، أو ما شابه النظام القانوني ، للقيام بجباية الضرائب .

ويمكن للمرء أن يخوض في مناقشة الجوانب القانونية لمعالجة هذا الموضوع . ولو أن الإجراء نفذ على نحو قانوني من خلال اللجوء الى محكمة لإصدار تفويضات لجباة الضرائب ، فإن بوسع المرء أن يفهم أنه ينبغي الانتصاف من خلال أوامر محكمة لإلغاء هذه التفويضات . إلّا أن القوة الوحشية وحدها هي التي استخدمت في هذه الحالة . النظام القانوني لم يُلجأ إليه ؛ كانت القوة الوحشية متوفرة فاستُخدمت .

من المهم للعالم ، لاسيما لاعضاء مجلس الامن ، أن يأخذ فكرة عن الاحداث اليومية التي تمس حياة الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال . إلّا أنه يتعين على المرء أن يتذكر دائما أن شرعية الكفاح ضد الهيمنة الاجنبية والاحتلال الاجنبي أكدها المجتمع الدولي وأيدها بالاجماع .

وسأبدأ بسرد ما جرى هذا اليوم ، ٦ تشرين الثاني/نوفمبر . في غزة ، أغارت قوات الاحتلال على مدرسة رفح ، وضربت الطلاب ومدير المدرسة ، وألقت القبض على ٦ طلاب واحتجزتهم في مركز إدارة المدينة . وفي جنين ، عانى هذا الصباح ١٣ فلسطينيا من استنشاق غاز سام . وفي خان يونس وجبالية ، أصيب ٨ فلسطينيين برصاص الجيش الإسرائيلي . وفي الخليل ، أصيبت أيضا طالبة عمرها ١٧ عاما في رجلها اليمنى برصاصة أطلقها الجيش الاسرائيلي . وفي جنين ، جرت مظاهرات اليوم أثناء جنازة لفلسطيني يبلغ العشرين من عمره توفي نتيجة لإصابته بجراح من رصاصة أطلقها عليه الجيش الاسرائيلي . وفي قلقيلية ، هاجم ما يسمى بحرس الحدود ٥ فلسطينيين ، من بينهم طفل ، وهم يغادرون المسجد بعد الصلاة . وفي طولكرم ، أُدخل رجل عمره ٣٤ عاما عيادة تابعة لوكالة الامم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين نتيجة لإصابته برصاصة معدنية أو مطاطية أخرى . وفي القدس ، أغار اليوم جباة الضرائب ، مدعومين بقوات الاحتلال ، على عدد من المحلات التجارية في شارع صلاح الدين . هذا ما جرى صباح اليوم ، وقد نتلقى مزيدا من المعلومات عما حدث اليوم ، إلا أنني أود ثانية أن أصف الظروف التي يرزح تحتها شعبنا .

فعلى سبيل المثال ، تظاهر الطلاب يوم الإثنين ، ١٦ تشرين الأول/اكتوبر ، في مدينة القدس ضد "المخلصين للهيكل" - وهي مجموعة يهودية متطرفة ومتعصبة - ولكنها مجموعة نشطة للغاية ، وقد خططت لبناء الهيكل مكان الحرم الشريف ، المسجد الأقصى وقبة الصخرة المشرفة ، في القدس . وتدخّل رجال الشرطة الاسرائيلية وألقوا القبض على عدد من الطلاب الذين تظاهروا ضد ذلك العمل . وفي منطقة رام الله ، فُرض منع التجول على قريتي الجانية ورأس كركر . وصادرت اسرائيل ١٥ دونما من فلسطيني في قرية الجانية لإقامة معسكر للجيش . وفي وسط مدينة نابلس ، حاصر جباة الضرائب المدينة وصادروا أية ممتلكات وقعت أيديهم عليها .

وفي بيت ساحور استمر الحصار ، الذي كان قد ابتدأ في ٣٠ أيلول/سبتمبر ، حتى ذلك اليوم ، ١٦ تشرين الأول/اكتوبر . وقد وجّه الناس نداء الى قداسة البابا يوحنا بولس الثاني طالبين اليه التدخل . واسمحوا لي أن أضيف هنا أنني أود الإعراب عن امتناننا لقداسته على تجاوبه الفوري .

وفي نفس اليوم ، توفي في غزة طفل عمره ثلاث سنوات نتيجة لإصابته بجراح من رصاصة أُطلقت عليه في مخيم الشاطئ . وتوفي طفل آخر عمره ثماني سنوات نتيجة لإصابته برصاصة في مخيم خان يونس للاجئين .

ولكن في نفس اليوم ، كان شارون ، أحد أعضاء الوزارة الاسرائيلية وسفاح صبرا وشاتيلا ، يضع حجر الأساس لمستوطنة يهودية أخرى في الاراضي المحتلة ، هي مستوطنة كفار دروم . وهم يخططون لإقامة مستوطنتين أُخريين في قطاع غزة المحتل .

هذا ما جرى في يوم واحد ، هو يوم ١٦ تشرين الأول/اكتوبر . وأود الآن أن أنقل ما جرى في ١٧ تشرين الأول/اكتوبر .

واصل جباة الضرائب عملهم وهاجموا البيوت بصورة عشوائية ونهبوا وسرقوا - وبوسعكم أن تقولوا "صادروا" إن شئتم - الممتلكات ، واستولوا على المواد الغذائية التي تختزنها الأسر لفصل الشتاء القادم وألقوا بها في الشوارع . وفي بيت ساحور ثانية ، في نفس ذلك اليوم ، ١٧ تشرين الأول/اكتوبر ، استعمل الجيش

الاسرائيلي الجرافات لتدمير أنابيب مياه المدينة . وبقيت المدينة دون مياه حتى الآن . وفي القدس ، صدرت أوامر بإغلاق أربع مدارس ، إحداها مدرسة في صور باهر تابعة لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى .

تقع أحيانا أحداث إبداعية . فقد تصادف أن شخصا يدعى مصطفى عيسى لحام اشترى ثلاثة كيلوغرامات من العنب في بيت لحم وكان في طريقه الى بيته في القدس . إلاّ أن سيارته أُوقفت ووجدت فيها الثلاثة كيلوغرامات عنب - "اكتشفت" وكأنها مخدر كراك أو أية مادة مشيلة يمكن أن تضبط في أنحاء أخرى من العالم . وقد غُرم السيد لحام مائة شيكل لنقله هذا العنب بصورة غير قانونية . ليس مبلغ الغرامة هو المهم هنا ، بل الممارسة في حد ذاتها .

وفي نفس ذلك اليوم ، ١٧ تشرين الأول/اكتوبر ، طُرد خمسة أشخاص من ديارهم في الأراضي الفلسطينية . ورُحّلوا عبر النهر الى شرقي نهر الأردن . وكان من بينهم زوجة حسن بعيرات ، وعمرها خمسة وعشرون عاما ، وهي أم لثلاث أطفال . كما رُحّلت إمرأة أخرى أيضا هي منيفة نجيب صفاء ، وعمرها ثلاثون عاما وهي أم لثلاث أطفال أيضا . ونظيرة طُرشان وعمرها ٦٠ عاما ، ومحمد أحمد جابر وعمره ٦٥ عاما ، ومحمد بعيرات وعمره ٧٠ عاما ، تعرضوا أيضا "للنقل" أو الطرد من بيوتهم وأُبعدوا عبر نهر الأردن . والسبب المعطى لهذا الإجراء هو عدم حيازتهم على إذن بالإقامة . فمنذ أن احتلت اسرائيل وكل فلسطيني بحاجة الى إذن إقامة ليعيش في بيته وفي ممتلكاته .

هذا هو نمط الحياة الذي يعيشه شعبنا . ودعوني أضيف ما يلي . في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر اعترف ممثل النيابة العامة ، الجنرال امنون ستراشنوف أن هناك ٦٠٠ ١٣ معتقل فلسطيني في معسكرات الاعتقال الإسرائيلية ، وأنه منذ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ ، أي منذ اندلاع الانتفاضة المجيدة التي توشك على دخول عامها الثالث ، اعتقل ما يربو على ٠٠٠ ٤٠ فلسطيني لم يقدم منهم للمحاكمة إلاّ ٠٠٠ ١٨ ، والبقية مازالت معتقلة اعتسافيا أو "إداريا" . علاوة على ذلك ، أعلن الجنرال ستراشنوف أنه سيستكمل في عام ١٩٩٠ بناء معسكر اعتقال جديد يتسع لـ ٥٠٠ ٤ فلسطيني . لكنه ، إلى أن يستكمل بناؤه ، لن يتسع إلاّ لـ ٥٠٠ ١ سجين فقط . وأضاف أن ٨٦ جنديا وضابطا قدموا للمحاكمة العسكرية خلال الانتفاضة لارتكابهم جرائم كالتسبب في الموت ومخالفة أوامر فتح النيران ، والاعتداء واتلاف الممتلكات . وقد يمثل هؤلاء المعتدون أمام المحاكم . ونشرت جريدة ذي جيروزاليم بوست في طبعتها الدولية المؤرخة في ٢٨ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٩ ما يلي :

"حكمت محكمة عسكرية في يافا على جندي احتياط في قوات الدفاع الإسرائيلية بالسجن لمدة سنتين لقتله عربيين رميا بالرصاص في حادث ذي صلة بالانتفاضة" . سنتان فقط لقتل عربيين . "وحكم بسنة واحدة مع إيقاف التنفيذ على الرقيب ايلاف عاريف ، وهذا هو اسم الضابط البالغ من العمر ٢٥ عاما . ووفقا لاقوال عاريف نفسه ركع وأحكم التسديد قبل إطلاق النار" .

وهكذا ، فإن جريمة القتل العمد واضحة غاية الوضوح . ومع ذلك ، يقدمونه للمحاكمة ويحكمون عليه بالسجن لمدة سنتين فقط لقتل اثنين من البشر . وهنا يتدخل الجنرال موردخاي فيأمر بتأجيل تنفيذ الحكم . وبطبيعة الحال ، يجب أن تأخذ العدالة مجراها ، ومن يدري فقد يستأنف الرجل الحكم .

بغية تفهم الحالة في بيت ساحور ، على سبيل المثال ، قد يكون من المفيد إيراد بعض الإحصاءات . فمن مجموع ٨٩٨ شخصا تعرضوا للتنكيل والمعاملة الوحشية ومصادرة الممتلكات ، أظهر ٣٣٠ فقط بوصفهم "جانحين" . ولا يجب أن يغيب عن ذهننا

أبدا أن هؤلاء أناس لهم الحق في أن يقاوموا ويرفضوا القوانين والأنظمة المفروضة بهدف إدامة الاحتلال وإضفاء طابع المشروعية عليه .

ولكن ماذا عن الـ ٥٦٨ الآخرين غير الجانحين ؟ لقد تعرض هؤلاء للتنكيل مع أنهم أبرياء . وبطبيعة الحال ، اعتقل واحتجز ٤٠ شخصا ، إلاّ أن ٣٦ منهم فقط هم الذين وجه إليهم اتهام . وبالتالي ، فإن ٤ في المائة فقط ممن تعرضوا للتنكيل هم الذين طرحت مزاعم تبريرا لتقديمهم للمحاكمة . وأود أن أذكر مرة ثانية أن هؤلاء اتهموا فقط وأنه مازال على السلطات إدانتهم بارتكاب أي جرم .

اسمحوا لي أن أورد المزيد من الاحصاءات في قطاع غزة ، خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر الماضي أذيعت هذه الأرقام : ١٠ أشخاص لقوا مصارعهم نتيجة لإصابات وجراح ؛ وسبعة آخرون قتلوا نتيجة لإصابات ورصاصات في الدماغ ؛ واثنان قتلا برصاصات في الظهر ؛ وواحد قتل لإصابته بالرصاص في صدره . وجرح ٣٥٢ بالرصاص ، الرصاص الحقيقي ، و ٢٧١ آخرون بما يسمى بالرصاص المطاطي . وكانت هناك ٨٥٣ حالة ضرب ، و ٣٢٧ حالة تسمم باستنشاق الغازات ، و ٣٥ حالة إجهاض نتيجة للضرب والتسمم باستنشاق الغازات . ودمرت خمسة منازل وختمت بالشمع ثلاثة بيوت .

ومن أشد الأحداث مأساوية الحادث التالي : فيما شنته من غارات وهجمات على المدنيين الفلسطينيين العزل ، انغمست القوات الإسرائيلية في سلوك وحشي لاإنساني "يصلح لأن يضرب به المثل" . ففي بيت ساحور ، اقتحمت القوات الإسرائيلية أحد البيوت حيث وجدت امرأة ممددة على حشيّة في حالة مخاض وبجوارها قابلة في انتظار ميلاد طفل ، في انتظار فلسطيني جديد يرى النور . بعد اقتحام ذلك المنزل ، صادرت القوات كل الممتلكات ما عدا الحشيّة إذ قال أحد المغيرين "لن نصادر هذه الحشيّة لأننا نعتقد ، نظرا لحالتك ، أنك لا ينبغي أن ترغمي على الاستلقاء على الأرض العارية . ويجب أن تشعري بالامتنان لنا لأننا قررنا أن تحتفظي بحشيّتك هذه" . فهل هناك ماهو أبشع أو أقسى من هذا السلوك ؟

ولكي تسكب وقودا على النار المشتعلة ، قررت سلطات الاحتلال تشكيل سرية ميليشيا من المستوطنين ، ووافق الجنرال اسحق مرديخاي على تنظيم وتسليح تلك السرية الخاصة من المستوطنين ، بيد أن وزارة الدفاع الإسرائيلية سارعت إلى إنكار أن هناك سياسة جديدة قد أرسيت . وأكدت الوزارة أن المستوطنين أدمجوا دائما في العمليات التي يضطلع بها الجيش لأغراض الدفاع المحلي والأمن . وتوضح هذه السياسة الجديدة ، التي ليست بكل تلك الجدة في الواقع ، أن سلطات الاحتلال لم تفلح في سحق الانتفاضة الباسلة أو القضاء عليها على الرغم من البيانات الزائفة وما يأمله البعض على سبيل التفكير بالتمني من أن الانتفاضة قد انتهت . وهي ، من ناحية أخرى ، سياسة تبرهن على أن من يسمون بالمستوطنين في الأراضي الفلسطينية المحتلة ليسوا مدنيين . فوزارة الدفاع الإسرائيلية لا تستطيع أن تزعم أن المستوطنين مدنيون أو حتى من أفراد جماعات الاقتصاص المحلية . فهم جزء لا يتجزأ من قوات الاحتلال . وقد يتذكر البعض التصريح الذي أدلى به أحد المواطنين الإسرائيليين حيث قال :

"هناك حالات عديدة يقوم فيها المستوطنون بعمل جماعات الاقتصاص المحلية . وهناك حالات عديدة تطلق فيها النار على الفلسطينيين ويصابون بجراح ويقتلون على أيدي المستوطنين . وإناطة هذه المسؤولية بهم لا تؤدي إلاّ إلى تفاقم الحالة" .

بيد أن أعضاء الحكومة الإسرائيلية مازالوا مُصِرّين على أن قوة السلاح وإذلال الشعب الفلسطيني وتجريده من آدميته هي السبيل الوحيد لتحقيق السلم .

وقد يكون المجلس أُخطر بأن حصار بيت ساحور انتهى . فما الفرق إذن ؟ يستند هذا الخبر إلى تقرير نشر في الديلي بوليتن الصادرة عن وكالة جويش تليغرافيك والمؤرخة في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر حيث ورد ما يلي :

"رفعت قوات الدفاع الإسرائيلي الحصار عن بيت ساحور يوم الثلاثاء ، مدعية أنها قامت بعملية ناجحة ضد سكان هذه القرية من قرى الضفة الغربية الذين رفضوا دفع الضرائب . وقالت السلطات الإسرائيلية أن كل الأشخاص المدينين

بضرائب قد قاموا بدفعها أو صودرت أملاكهم أو اعتقلوا خلال المجابهة التي استمرت خمسة أسابيع" .

ومن المعروف أن وزير الدفاع الإسرائيلي اسحق رابين نظر إلى ثورة الضرائب هذه ، كما أسماها ، كامتحان قوة ضد الانتفاضة الفلسطينية .

السيد الرئيس ، أود أن أنقل هذه الرسالة عن طريقكم الى السيد رابين : إن مواجهة كل الفلسطينيين في مدينة بيت ساحور الصغيرة وضد ما لا يزيد عن ٣٣٠ من الافراد المدعوين مقصرين انتهت نهاية فاشلة . كم من الوقت وكم من القوة المسلحة تحتاجهما اسرائيل في مواجهة الشعب الفلسطيني الذي عقد العزم على رؤية نهاية الاحتلال الاسرائيلي لكي يتمكن من الحياة في ظل السلم والديمقراطية داخل دولته فلسطين المستقلة ذات السيادة ؟

لقد أعلمناكم قبلا ، السيد الرئيس وأعلمنا الامين العام أن القوات الاسرائيلية منعت دخول رجال الدين المسيحيين . وأمس ، الاحد ٥ تشرين الثاني/نوفمبر أقيمت صلاة عامة في مدينة بيت ساحور . وقد اشترك أكثر من ٠٠٠ ٥ فرد في الصلاة التي أقيمت في مسجد البلدة وفي كنيسة الدير اللاتيني وفي كلتا الصلاتين رأس القداس مفتي القدس الشيخ سعد الدين العلمي ورئيس الاساقفة لطفي لحام والقس عودة رانتيسي . وحاصر المدينة مرة أخرى ألف وخمسمائة جندي اسرائيلي كما شوهد بالتلفزيون مساء أمس .

تمعن اسرائيل في سياساتها وممارساتها الموجهة ضد الشعب الفلسطيني الواقع تحت الاحتلال الاسرائيلي . ولانزال نذكر أنه في كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ اجتمع مجلس الامن للنظر في الحالة في الاراضي الفلسطينية المحتلة . واتخذ المجلس القرار ٦٠٥ (١٩٨٧) المؤرخ في ٢٣ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ . وقدم الامين العام تقريرا في ٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ وفقا للطلب الوارد في ذلك القرار . وفي ذلك التقرير ذكر الامين العام أن هدف زيارة وكيل الامين العام للشؤون السياسية الخاصة للاراضي كان ذا شقين هما :

"دراسة الحالة في الاراضي المحتلة على الطبيعة ، واستكشاف الطرق والوسائل التي يمكنني النظر في التوصية بها لدى مجلس الامن لضمان سلامة وحماية السكان الفلسطينيين في تلك الاراضي ." (S/19443 ، الفقرة ٣)

ولا يزال التقرير وصفا حيا اليوم كما كان في كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ . ويشهد على وحشية السلطة القائمة بالاحتلال والمعاملة القاسية الصادرة عنها . وعملا بالتزام الامم المتحدة بكفالة احترام حقوق الإنسان ، عبر الامين العام عن رأيه في الطرق والوسائل التي تكفل سلامة الشعب الفلسطيني الواقع تحت الاحتلال الاسرائيلي وحمايته . ولم يفُته أن يقول أن هذه الطرق والوسائل "لا يمكن أن تكون أكثر من إجراءات مُسكِّنة ." (المرجع نفسه ، الفقرة ٣٠) ولا يمكنها علاج المشكلة الاصلية ، وهي الاحتلال المستمر من جانب اسرائيل للأراضي التي استولت عليها في حرب ١٩٦٧ .

ولا يقوم هذا التقرير على اشاعات أو مجرد تقارير إعلامية . لقد كان نتيجة رصد موقعي للحالة . وفي رأينا أن هذا الرصد الموقعي للحالة ومراقبتها ، وما يلي ذلك من تقديم تقارير فورية عن التطورات ، والإجراء الذي يتخذه مجلس الامن ، كل ذلك يجب أن يكون له الاولوية العظمى والفورية . وفي رأينا أن الامين العام لديه الوسائل والاليات التي تضمن أنه يمكنه أن يعتمد على من يمثل الامم المتحدة في الموقع لكي يوافيه بتقارير موقعية . ولا أعتقد أنه سيترتب على ذلك أية "آثار مالية" كما قد يعتقد البعض .

يتعين على أعضاء مجلس الامن ، فرادى أو مجتمعين ، أن يطلبوا أن يقدم الامين العام هذه التقارير عن الحالة كلما استدعتها الحاجة . ويجب أن تقوم هذه التقارير - مرة أخرى - على المعلومات التي تنقل بعد الرصد الموقعي أو الاشراف الموقعي ، سواء كان ذلك عن طريق فريق واحد أو عدة أفرقة أو غير ذلك من الوسائل . ولا يمكن لهذه الحالة أن تستمر ولا يجب أن يسمح لها بالاستمرار . وتنص اتفاقية جنيف الرابعة على أن الاطراف المتعاقدة السامية تتعهد باحترام الاتفاقية وضمان احترامها . وهذا الشرط التزام قانوني دولي ليس على اسرائيل وحدها بل على الاطراف المتعاقدة السامية الاخرى في الاتفاقية أيضا .

إن مجلس الامن ينظر في حالة ملموسة ، حالة واقعية . واسرائيل ، السلطة القائمة بالاحتلال ترتكب جرائم الدولة . فقد صادرت ممتلكات المدنيين الابرياء . يجب

أن تؤمر اسرائيل بإعادة الممتلكات المسروقة الى الضحايا أو تعويضهم عن خسائرهم . وفي رأينا أنه يجب على المجلس أن يستند الى كل ما له من سلطات أسبغها عليه الميثاق لكي يجعل اسرائيل تفي بالتزاماتها القانونية الدولية وتحترمها وتنفذها . ولا يمكن أن يقال فقط لاسرائيل أن تسلك سلوكا مرضيا وألا تتعنت .

وهناك أمر غامض يثير التساؤل ، فبينما يعرب المجلس والمجتمع الدولي عن قلقهما إزاء الحالة تقدم حكومة الولايات المتحدة ١,١٣ بليون من الدولارات الامريكية كمساعدة اقتصادية لاسرائيل . إن المساعدة بأي اسم آخر هي مساعدة . ألن تعمل هذه المساعدة على إصلاح الحالة الاقتصادية التي تواجهها اسرائيل ؟ ألن توفر أرصدة إضافية للاحتلال العسكري والاعمال الوحشية والجرائم والسلوك العام لقوات الاحتلال ؟ ألن تفسر بأنها مكافأة أو بركة للاعمال الوحشية التي ترتكب ضد شعبي ؟

وعلاوة على ذلك فإن حكومة الولايات المتحدة ستمنح اسرائيل قريبا منحة اضافية أخرى قدرها ١,٨ بليون من الدولارات كمساعدة عسكرية . ربما كان الرصاص المطاط غير كاف والعليبات الغازية غير كافية . وربما تحتاج اسرائيل الى المزيد من الاموال من الولايات المتحدة .

وهنا ، سيدي ، وعن طريقكم نسأل حكومة الولايات المتحدة أن تفكر . هل ستنضم عن طريق ممثلها هنا الى توافق في الآراء لكي يمكن على الاقل للامين العام أن يقوم بمهامه ويرسل أو يعين على الفور مراقبا أو فريقا من المراقبين لتزويد المجلس بتقارير موقعية ؟ إننا نرى أن هذا أمر هام وملح بشكل فوري .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الصينية) : أشكر ممثل فلسطين على الكلمات الرقيقة التي وجهها اليّ .

نظرا لتأخر الوقت ، أنوي أن أرفع الجلسة . بموافقة أعضاء المجلس ، الاجتماع القادم لمجلس الامن لمواصلة النظر في البند المدرج على جدول أعماله سيعقد الساعة ١٥/٣٠ اليوم .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٠